

أثر الدور الحوكمي للجنة المراجعة على ضبط ممارسات إدارة الأرباح

مقال من إعداد

K_chawchi@yahoo.fr

جامعة أحمد بوقرة بومرداس

الدكتورة: كهينة شاوشي

fekirsamia@yahoo.fr

جامعة أحمد بوقرة بومرداس

الدكتورة: سامية فقير

الملخص

تناولت هذه الدراسة فعالية دور لجنة المراجعة كأحد أهم آليات حوكمة الشركات في ضبط ممارسات إدارة الأرباح من خلال التطرق للجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع.

أظهرت الدراسة أن لجنة المراجعة تساهم في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح من خلال دورها في فحص مدى الالتزام بالسياسات الطرق والمعايير المحاسبية المتبعة في إعداد التقارير المالية في الشركة وتقييم جودتها، دراسة أنظمة الرقابة الداخلية للتحقق من فاعليتها وتحديد إمكانية التلاعب إضافة إلى الإشراف ومتابعة أعمال إدارة المراجعة الداخلية.

الكلمات المفتاح: حوكمة الشركات؛ لجنة المراجعة؛ إدارة الأرباح.

Abstract

This study aims to identify the effectiveness and the role of the audit committee in reducing earning management.

The results show that audit committee contributes to reduction of earning management through its role in reviewing compliance with accounting methods and standards used in preparing the financial statements and assessing their quality, studying and evaluating the effectiveness of internal control system and detecting the potential manipulations, as well as supervising and monitoring of internal audit activities.

Keywords: Corporate governance; Audit committee; Earning management

Résumé:

L'étude vise à déterminer l'efficacité du rôle du comité d'audit dans la réduction des pratiques de gestion du résultat.

Les résultats de l'étude montrent que le comité d'audit contribue à la réduction des pratiques de gestion du résultat grâce à son rôle d'examiner la conformité aux méthodes et normes comptables utilisées dans la préparation des rapports financiers et d'évaluer sa qualité, étudier et évaluer l'efficacité du système de contrôle interne et déterminer les possibilités de manipulation, ainsi que la supervision et le suivi des activités d'audit interne.

Mots clés: gouvernement d'entreprise; comité d'audit; gestion du résultat.

1. طبيعة مشكلة الدراسة

يحظي موضوع إدارة الأرباح باهتمام كبير في الفكر المحاسبي، حيث تلجأ إدارة الشركة إلى التلاعب في أرباحها من خلال استخدام مجموعة من الممارسات لتُظهر نتائج أدائها المالي بصورة مخالفة للحقيقة، كما تكشف الممارسة العملية والدراسات المحاسبية أن الإدارة تستفيد من المرونة التي تسمح بها المبادئ والمعايير المحاسبية للتقرير عن الأرباح الأمر الذي يؤثر على مصداقية وعدالة القوائم المالية، فالإدارة بما لديها من معرفة وإلمام بنشاطات الشركة تستطيع من خلال تطبيق البدائل المحاسبية توجيه الأرقام المالية نحو الاتجاه المرغوب به إدارياً لتحقيق مصالحها شخصية. ما أدى بالهيئات المهنية والبحوث والدراسات الأكاديمية إلى الاهتمام بموضوع إدارة الأرباح والسعي للوقوف على أشكال هذه الممارسات، والبحث عن الآليات التي من شأنها أن تسهم في تحقيق ذلك.

وبذلك تركز الاهتمام على اختبار دور آليات الحوكمة في التقليل من ممارسات إدارة الأرباح من حيث دور مجلس الإدارة واللجان التابعة له خاصة لجنة المراجعة في الحد من مثل هذه الممارسات.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تكمن في مناقشة فعالية دور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما المقصود بإدارة الأرباح ؟
- ما هي أهم أساليب ودوافع إدارة الأرباح ؟
- مدى فعالية دور لجنة المراجعة كأحد آليات الحوكمة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ؟

2. أهمية الدراسة

تنبثق أهمية هذه الدراسة من تزايد الاهتمام بموضوع إدارة الأرباح، والحاجة إلى الكشف عن مثل هذه الممارسات والحد منها؛ فضلاً عن الأهمية التي تحضي بها لجنة المراجعة في الدراسات والبحوث الحديثة وعلى المستوى المهني باعتبارها أحد أهم آليات حوكمة الشركات.

3. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف إلى مفهوم إدارة الأرباح، أساليبها، دوافعها، ونتائجها.
- إلقاء الضوء على مفهوم لجنة المراجعة، تشكيلها، ومهامها.
- إبراز دور لجنة المراجعة في ضبط الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال المهام والأنشطة التي تمارسها في الشركة.

أولاً: الإطار النظري لإدارة الأرباح

تمثل إدارة الأرباح أحد أبرز التوجهات الحديثة للدراسات والبحوث الأكاديمية والمهنية، فالإدارة قد تقوم بالتلاعب في التقارير المالية بغرض التضليل حول الأداء الحقيقي للشركة.

1. مفهوم إدارة الأرباح

ليس هناك مفهوم موحد لإدارة الأرباح بحيث تعكس الأدبيات السابقة استخدام مجموعة واسعة من المتغيرات لوصف الظاهرة، حيث عرفها Merchant على أنها سلوك تقوم به الإدارة ويؤثر على الدخل الذي يظهر في القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية وقد يؤدي في الواقع إلى الإضرار بالشركة على المدى الطويل¹. وتعرف على أنها عملية بخطوات مدروسة وضمن محددات معينة لقبول مبادئ محاسبية عامة لإحداث مستوى معين ومرغوب به من الأرباح المسجلة في القوائم المالية².

كما عرف (Parfet) إدارة الأرباح على أنها التحريف المتعمد للأرباح بما يفضي إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في ظل غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرون قرارات لا تخضع لأسباب إستراتيجية بل لمجرد التعديل على الأرباح³.

2. دوافع إدارة الأرباح

يمكن تصنيف الدوافع وراء إدارة الأرباح كما يلي⁴:

- مكافآت وحوافز الإدارة: حيث يتلاعب المدراء بأرباح الشركة عندما يرتبط نظام أجورهم ومكافأتهم بالربح المحقق.
- الالتزام ببند عقود الدين: إن من دوافع إدارة الأرباح تجنب مخالفة اتفاقيات عقود الدين، وذلك النوع من إدارة الأرباح سيساعد المديرين على تحويل الثروة من حملة الدين إلى حملة الأسهم وذلك من خلال زيادة توزيعات الأرباح، والافتراض الإضافي، وجعل صافي الثروة يقل عن الحد الأدنى المطلوب من قبل المقرضين⁵.
- الفحص الرسمي: ويقصد به الفحص الذي يكون عقب أحد المزاعم عن سوء سلوك شركة ما أو قطاع ما.
- العروض الأولية: تمثل العروض الأولية فرصة جيدة لإدارة الأرباح حيث لا يوجد في السوق أي معلومات سابقة عن الشركة، وليس هناك سعر سوقي مسبق، لذلك فإن المستخدمين سوف يعتمدون كلياً على المعلومات الواردة في القوائم المالية، وبالتالي فإن التلاعب بالأرباح سوف يؤدي إلى زيادة السعر الأولي للسهم.
- الاختيار المحاسبي: يسمح وجود مرونة للاختيار بين البدائل المحاسبية بالتلاعب بهذه البدائل لتحقيق لإدارة الأرباح ولتلبية غايات الإدارة.
- تخفيض ضريبة الدخل: دفع ضرائب أقل من طرف الشركات، يمثل أحد الدوافع لإدارة الأرباح حيث تلجأ الإدارة الأرباح لتقليل أثر الضرائب على أرباح الشركة في الفترات المالية المتتابعة فالإدارة قد تتجنب الدخل المرتفع لأنه ينتج عنه دفعات أعلى من الضرائب، وتتجنب كذلك الدخل المنخفض الذي قد يؤدي إلى الفحص والتدقيق من قبل سلطات الضريبة.

- دوافع أخرى: مثل تعظيم قيمة الشركة عند الاندماج، أو تجنب تكاليف سياسية تفرض على الأرباح الضخمة، أو تحويل الأرباح من السنوات المزدهرة لمقابلة انخفاضها في السنوات الرديئة.

3. أساليب إدارة الأرباح

هناك العديد من الأساليب المستخدمة في إدارة الأرباح والتي يمكن حصرها فيما يلي⁶:

- التغييرات في الطرق المحاسبية، مثل:

- الاختيار بين الطرق المختلفة لتسعير المخزون.
- الاختيار بين الطرق المختلفة لحساب إهلاك الأصول الثابتة الملموسة ومعدل نفاذ الأصول غير الملموسة.
- الاختيار بين طرق معالجة نفقات البحوث والتطوير.
- الاختيار بين طرق استهلاك تكاليف التقاعد
- الاختيار بين طرق معالجة مكاسب وخسائر التغير في أسعار العملات

- التغييرات في التقديرات المحاسبية مثل:

- تقديرات العمر الإنتاجي للأصول الثابتة وقيمة الخردة
- التدخل في تحديد توقيتات الاعتراف بالمصروفات والإيرادات
- تقدير المخصصات المختلفة
- التدخل في تحديد أرقام المبيعات

- **التغير في طريقة الإفصاح:** وذلك عن طريق إعادة تبويب عناصر الدخل وذلك لإظهار عناصر معينة أو لإخفاء عناصر أخرى، وكذلك إعادة تبويب عناصر قائمة المركز المالي مع مراعاة أن لا يتعارض ذلك مع المعايير المحاسبية المستخدمة.
- **التغير في سياسات الإنتاج أو الاستثمار أو التمويل:** وذلك بغرض التغلب على التطبيق الإجباري لبعض المبادئ أو المعايير المحاسبية والتي لا تتفق نتائجها مع رغبات أو أهداف الإدارة التي تسعى إلى تحقيقها.
- **التغير في الشركة ذاتها:** وذلك بتغيير شكلها القانوني أو بالاندماج مع شركة أخرى بحيث يساعد ذلك الإدارة على تحقيق أهدافها بخصوص إدارة الأرباح

4. نتائج إدارة الأرباح

يؤكد (Clikeman) أن الإدارة تدرك أن ممارسات إدارة الأرباح وإن كانت تحقق منافع للشركة في الأجل القصير، إلا أنها قد تؤدي إلى مشاكل خطيرة في الأجل الطويل والتي من أهمها⁷:

- **تخفيض قيمة الشركة:** توجد العديد من قرارات التشغيل التي تتخذها الشركة بغرض التأثير على الأرباح في المدى القصير، إلا أن ذلك يمكن أن يؤدي في الأجل الطويل إلى الإضرار بالكفاءة الاقتصادية للشركة حيث أن سعي

الإدارة إلى تعجيل الاعتراف وزيادة الإيرادات أو تأخير الاعتراف بالمصايف أو تأخير إجرائها يؤدي إلى الإضرار بأداء الشركة في المدى الطويل.

- **تلاشى المعايير الأخلاقية:** حتى وإن كانت إدارة الأرباح لا تنتهك المعايير المحاسبية بشكل واضح، فهي ممارسة مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية. فالشركة التي تدير أرباحها ترسل رسالة للعاملين بها بأن إخفاء وتضليل الحقيقة هي ممارسة مقبولة .

- **إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية:** لا تتم ممارسات إدارة الأرباح على مستوى الإدارة العليا فقط، وإنما تمارس أيضاً على مستوى الإدارة التشغيلية . فمديري الإدارات التشغيلية يعالجون البيانات المالية بهدف الحصول على المكافآت، الفوز بالترقيات، أو تجنب انتقاد الأداء السيئ. ومن أهم مخاطر إدارة الأرباح في المستويات الإدارية الدنيا، إخفاء مشاكل التشغيل عن الإدارة العليا، فتبقى الأخطاء بدون تصحيح والمشاكل بدون حلول لفترة زمنية طويلة.

- تعرض الشركة للعقوبات الاقتصادية وإعادة إعداد القوائم المالية نتيجة لممارسات إدارة الأرباح.

ثانياً: لجنة المراجعة

تعد لجنة المراجعة أحد أهم آليات حوكمة الشركات التي تلقى اهتماماً و توجهاً كبيراً نحو تشكيلها، نتيجة لأهميتها والمنافع المتوقعة منها التي تقدمها إلى جميع الأطراف داخل أو خارج الشركة.

1. تعريف لجنة المراجعة

نظراً لتعدد تعريفات لجنة المراجعة سيتم عرض البعض منها، حيث أشار قانون Sarbanes Oxly (2002) في الولايات المتحدة الأمريكية أن لجنة المراجعة يتم تشكيلها عن طريق ومن خلال مجلس إدارة الشركة بغرض مراجعة عمليات إعداد التقارير المحاسبية والمالية وأيضاً مراجعة الإفصاح في التقارير والقوائم المحاسبية التي تنشرها الشركة.

وتُعرف على أنها لجنة يتم تعيين أعضائها عن طريق الشركة من الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة وتعتبر قناة اتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي للشركة، وفي نفس الوقت لها دور على جميع عمليات الشركة.⁸

أما بالنسبة للسقا و أبو الخير فهي إحدى اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة، بحيث يمكن أن تدعم موضوعية ومصداقية إعداد التقارير المالية، كما يمكن أن تساعد المديرين التنفيذيين في الوفاء بمسؤولياتهم، كما أنها تدعم وتقوي دور المديرين غير التنفيذيين، وتدعم استقلالية المراجعين وتحسن من أعمال المراجعة، فضلاً عن ذلك تساعد في إيجاد نوع من الرقابة من قبل المساهمين على الإدارة، و يمكن اعتبارها أداة مفيدة ومساعدة لمجلس الإدارة في مراقبة أداء الشركة وإدارة نشاطها.⁹

2. مهام لجنة

تقوم لجنة المراجعة بالعديد من المهام التي من شأنها مساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه بكفاءة وفعالية، وعلى الوفاء بمسؤولياته، وتنفيذ مهامه الأساسية، وخاصة في مجال النظم المحاسبية، وإعداد التقارير المالية، ودعم أنظمة الرقابة

الداخلية، ودعم استقلالية المراجعين الداخليين والخارجيين¹⁰. كما حددت مبادئ حوكمة الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية مهام لجنة المراجعة في المادة الثالثة عشر منها فيما يلي¹¹:

- الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية في الشركة؛ من أجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال والمهام التي حددها لها مجلس الإدارة.

- دراسة نظام الرقابة الداخلية، ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها في شأنه.
- دراسة تقارير المراجعة الداخلية، ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المحاسبين القانونيين، وفصلهم، وتحديد أنعابهم، وإيراعى عند التوصية بالتعيين التأكد من استقلاليته.

- متابعة أعمال المراجعين الخارجيين، واعتماد أي عمل خارج نطاق أعمال المراجعة التي يكلفون بها أثناء قيامهم بأعمال المراجعة.

- دراسة خطة المراجعة مع المراجع الخارجي وإبداء ملحوظاتها عليها.
- دراسة ملحوظات المراجع الخارجي على القوائم المالية، ومتابعة ما تم في شأنها.
- دراسة القوائم المالية الأولية، والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي والتوصية في شأنها.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.

3. تشكيل لجنة المراجعة

يعد التشكيل السليم والملائم للجنة المراجعة الوسيلة الرئيسية لتحقيق الأهداف المتوقعة منها، وهو ما يفسره سعي الهيئات العلمية وبورصات أوراق المال في العديد من بلدان العالم لتحديد القواعد المنظمة لتشكيل لجنة المراجعة، والشروط الواجب توافرها في أعضائها بالشكل الذي يؤدي إلى تعظيم المنفعة المتوقعة منها تجاه عملية إعداد القوائم المالية وكل من المراجعة الداخلية والخارجية¹².

حيث يراعى في تشكيل لجنة المراجعة مجموعة من الجوانب المرتبطة بالاشتراطات الواجب توافرها في الأعضاء من حيث معايير اختيارهم ومدة عضويتهم وأسلوب ممارستهم لمهامهم والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **استقلالية أعضاء اللجنة:** من الضروري أن يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بالاستقلالية التامة، لتحقيق الأهداف من تشكيل لجنة المراجعة لا يتم إلا إذا كانت اللجنة تتمتع بالاستقلال التام عن الإدارة، والتي تتحقق عندما لا تكون هناك علاقات أيا كانت طبيعتها سواء مع الشركة أو مجموعتها التي تؤثر على حريته في إصدار الأحكام.
- **خبرة أعضاء اللجنة:** تعتمد فعالية لجنة المراجعة في أداء مهامها إضافة لاستقلالية الأعضاء على معرفتهم وكفاءتهم في المسائل التجارية، والتقارير المالية والرقابة الداخلية، والمراجعة.

- **حجم اللجنة:** يجب تحديد عدد أعضاء اللجنة الضروري الذي يسمح لها بإتمام المهام الموكلة إليها بحيث لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن ثلاثة، ويتم الاعتماد عادة عند تحديد عدد المدراء الأعضاء في اللجنة على حجم الشركة، وحجم مجلس الإدارة، وتعقيدات أعمال المحاسبة والمراجعة، ومدى توفر الأعضاء المستقلين.
- **اجتماعات لجنة المراجعة:** أن تجتمع لجنة المراجعة دورياً، وبشكل منتظم خلال السنة، ويتحدد عدد مرات اجتماعها بناءً على حجم مسؤولياتها، وطبيعة الظروف التي تعيشها الشركة.
- **تقرير اللجنة:** يجب أن تزود لجنة المراجعة مجلس الإدارة بتقرير أو بمحاضر اجتماعاتها كاملةً حيث تقدم عرضاً مفصلاً لنشاطاتها، وتوصياتها، كما يتوجب على أعضاء لجنة المراجعة حيث تقوم اللجنة سنوياً بتحضير تقرير رسمي تلخص فيه نشاطاتها، واستنتاجاتها، وتوصياتها في السنة الماضية وجدول أعمالها للسنة المقبلة.
- **دليل اللجنة:** الذي يُلخص مسؤولياتها وواجباتها بشكل واضح وطبيعة العلاقة مع كل من المراجع الداخلي، والخارجي، والإدارة، والشروط اللازمة في الأعضاء.

ثالثاً: لجنة المراجعة ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح

تتولى لجنة المراجعة مسؤولية مراجعة القوائم المالية ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية التي تصحب إعداد هذه القوائم، وبذلك فهي تسهم في التحضير لقرارات مجلس الإدارة، من خلال سعيها لإعادة توازن المعلومات الموجهة للمساهمين والتقييم النهائي للإدارة، وبذلك يمكن اعتبار لجنة المراجعة كآلية لحوكمة الشركات مكلفة بالرقابة على الإدارة لخدمة المساهمين¹³.

فوجود لجنة المراجعة من شأنه أن يعزز ثقة ومصداقية التقارير المالية ويرفع من درجة اعتمادية الأطراف المستفيدة والمعتمدة عليها في اتخاذ مختلف القرارات. كما أن تمتع أعضاء لجنة بالاستقلالية والخبرة مالية له دور كبير في تخفيض التلاعب في الأرباح المحاسبية¹⁴.

وتعد عملية إشراف اللجنة على إعداد البيانات المالية والإشراف على المراجعة الخارجية من أكثر المسؤوليات علاقة بإدارة الأرباح فتتطوي الأولى على مراجعة البيانات المالية والسياسات المحاسبية والتقديرات الإدارية الرئيسية بينما يتوقع من الثانية تعزيز استقلالية المراجع الخارجي وتحسين فاعلية المراجعة¹⁵.

وبذلك تعد لجنة المراجعة بشكل متزايد من ركائز الحوكمة، ونظراً لطبيعة دور لجنة المراجعة المتميزة فأن تفعيلها سوف يسهم في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح نظراً لأن نطاق عملها يشمل ما يلي¹⁶:

- **إشراف لجنة المراجعة على المراجعة الخارجية:** تلعب لجنة المراجعة دوراً هاماً وإيجابياً في تدعيم جودة المراجعة الخارجية من خلال تنفيذ اقتراحات مراجع الحسابات بمهنية وكفاءة عالية وأن ذلك من شأنه أن يضيف مزيداً من الثقة والمصداقية على التقارير المالية.

- إشراف لجنة المراجعة على التقارير المالية: وذلك من خلال مناقشة القوائم المالية مع الإدارة العليا، وتقديم النصح للإدارة في حالة تعدد وجهات النظر بخصوص القضايا المحاسبية الهامة كما في حالة الاختيار من بين السياسات المحاسبية والنظر في السياسات المحاسبية المستخدمة.

كما تقوم اللجنة بالتأكد إعداد التقارير المالية و الغير مالية الملائمة والوقتية للأطراف الداخلية والخارجية، وكذلك التأكد من موثوقية المعلومات الواردة في هذه التقارير، بالإضافة إلى حماية هذه التقارير من حدوث عمليات الاحتيال، أو الغش، والتأكد من خلوها من الأخطاء، أو سوء التقديرات، وكذلك التأكد من الاحتفاظ بالسجلات المناسبة وتشغيل النظام المحاسبي الملائم¹⁷.

- إشراف لجنة المراجعة على نظام الرقابة الداخلية: أوصت لجنة (Treadway) بضرورة قيام لجنة المراجعة بفحص نظام الرقابة الداخلية المطبق في الشركات، والتأكد من أنها توفر تأكيداً معقولاً بخصوص عدم وجود تحريفات في التقارير المالية، أو اكتشافها بمجرد حدوثها¹⁸.

- إشراف لجنة المراجعة على المراجعة الداخلية: تقوم إدارة المراجعة الداخلية بإعداد تقارير متعددة وإرسالها للجنة المراجعة التي تشتمل بشكل عام على تأكيدات حول استقلاليتها عن قسم المحاسبة في مجالات التقرير والرقابة، بما يعزز من موضوعيتها واستقلاليتها في تنفيذ أنشطتها، و فعالية دورها في الرقابة على إجراءات إعداد التقارير المالية من خلال الحفاظ على تواصل دائم ومستمر مع لجنة المراجعة، التقرير المباشر للجنة عن وجود أي مخالفات أو تصرفات احتيالية على جميع المستويات الوظيفية.

الخاتمة

هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية الدور الحوكمي للجنة المراجعة في ضبط ممارسات إدارة الأرباح، حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تعتمد ممارسات إدارة الأرباح على المرونة المتاحة في الاختيار بين السياسات والطرق المحاسبية والتي تهدف بشكل أساسي إلى تحقيق المصالح الذاتية للإدارة، إلا أن ذلك يكون على حساب مصداقية وعدالة التقارير المالية، ما يؤدي إلى الإضرار بالشركة ومصالح الأطراف ذات المصلحة المرتبطة بها.
- تحكم ممارسات إدارة الأرباح مجموعة من الدوافع التي من أهمها: مكافآت وحوافز الإدارة، عروض الأسهم الأولية، الالتزام ببنود بالدين، تخفيض ضرائب الدخل.
- تعد لجنة المراجعة أحد أهم آليات حوكمة الشركات لضبط ممارسات إدارة الأرباح .
- من الضروري أن يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بالاستقلالية التامة والخبرة في المجال المالي والمحاسبي لتحقيق الأهداف من تشكيلها.
- تحافظ اللجنة على الاتصال والتواصل المستمر مع الإدارة، والمراجعين الداخليين، والخارجيين، وأعضاء الإدارة المالية بالشركة بالشكل الذي يسمح لها بالقيام بمهامها والوفاء بمسؤولياتها.
- من أهم مسؤوليات لجنة المراجعة التي من شأنها التأثير على ممارسات إدارة الأرباح هي الإشراف على إعداد التقارير المالية من خلال مراجعة السياسات المحاسبية والتقديرات الإدارية الرئيسية التي تقوم بها الإدارة، إضافة إلى زيادة استقلالية المراجعة الخارجية.

- 1 Merchant K. A., J. Rockness, the ethics of managing earnings: an empirical investigation, Journal of Accounting and Public Policy, 1994,p79.
- 2 طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات المفاهيم _المبادئ _التجارب _ تطبيقات الحوكمة في المصارف ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 57.
- ³ Partha S. Mohanram , How to Manage Earnings Management, Accounting World,2003 ,Oct: 13-19.
- 4 Hervé Stology, Gaéton Breton, la gestion des *données* comptables : une revue de la littérature, comptabilite controle audit, tome 9, vol. 1, (2003), pp,pp9_14.
- 5 جبر إبراهيم الداعور، محمد نواف عابد، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة، في سوق فلسطين للأوراق المالية، مجلة الجامعة الإسلامية، م17، ع1، ص: 827.
- 6 محمد أحمد إبراهيم خليل، القياس المحاسبي لممارسة إدارة الأرباح بمنظمات الأعمال وسبل معالجتها:دراسة نظرية تطبيقية، الإدارة العامة، م52، 2011، ص ص: 75_76.
- 7M. Clikeman, Where Auditors Fear to Tread: Internal Auditors Should be Proactive in Educating Companies on the Perils of Earnings Management and in Searching for Signs of its Use, 2003.,pp69-78
- 8 سليمان محمد مصطفى، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، 2008، ص: 160.
- 9 السقا السيد أحمد، أبو الخير مدثر طه، إطار مقترح لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية، مشاكل معاصرة في المراجعة، طنطا 2002، ص: 204.
- 10 حسين أحمد دحدوح، دور لجان المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م24، ع1، 2008، ص: 264.
- 11 هيئة السوق المالية السعودية، لائحة حوكمة الشركات، المملكة العربية السعودية، 2006.
- 12 سليمان محمد مصطفى، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، 2008، ص ص: 95-96.
- 13 Riad Manita, comite d'audit et qualité de l' audit externe vers le développement d' un outil d évaluation de la qualité du processus d' audit, 2005,p103.
- 14 Slim Souid, Yan Stepniewski, rôle du conseil d'administration et gestion des résultats, la revue des sciences de gestion, n°243-244,2010, p37.
- 15 عبد المجيد الطيب الفار، إدارة الأرباح، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 73.
- 16 هوارى معراج، حديدي آدم، نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، 2012، ص: 14.
- 17 سليمان سند السبوع وآخرون، فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس، ع2، 2009، ص: 266.
- 18 حسين أحمد دحدوح، مرجع سبق ذكره، ص: 251.